المحاضرة الثالثة: التوجيه والإرشاد في ظل متطلبات اقتصاد السوق

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، تتزايد أهمية اقتصاد السوق وتأثيره على مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم والتوجيه والإرشاد.

إن اقتصاد السوق، بنظامه القائم على حرية المبادرة وتخصيص الموارد عبر السوق، يفرض على الأنظمة التربوية التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار، وتلعب المؤسسات التعليمية دورا حيويا في إعداد القوى العاملة القادرة على المنافسة في هذا السوق، مما يبرز أهمية تطوير مناهج تعليمية تتماشى مع احتياجات الاقتصاد، وتعزيز خدمات التوجيه والإرشاد التي تضمن نجاح الطلبة في مساراتهم الأكاديمية والمهنية.

1. مفهوم اقتصاد السوق:

اقتصاد السوق هو نظام اقتصادي يتمتع فيه الأفراد والشركات بحرية المبادرة، وحرية تبادل السلع والخدمات وتنقلها دون عوائق، ويتم تخصيص الموارد في ظل هذا النظام عبر مؤسسة السوق وآلية الأسعار التي تسهر على معادلة العرض (الإنتاج) والطلب (الاستهلاك)، دون الحاجة إلى تدخل مركزي من الدولة لكي تنظم عملية تنسيق الإنتاج.

تتداخل تأثيرات اقتصاد السوق على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدول، حتى إن هذه التأثيرات امتدت لتشمل الأنظمة التربوية، التي أصبحت مطالبة بمسايرة متطلبات واحتياجات هذا النمط من التسيير الاقتصادي، الذي يتسم بهامش أكبر للحرية الفردية، وتغيرات تمس هيكلية الوظائف وسوق العمل بصفة دائمة ومستمرة.

مما يجعل الأنظمة التربوية أمام تحديات أهمها خلق مواءمة بين مخرجاتها من موارد بشرية ومتطلبات سوق الشغل في ظل هذا الواقع الاقتصادي المتغير باستمرار.

2. التعليم والاقتصاد:

من الوظائف الرئيسة للتعليم إعداد القوى العاملة إعدادا يتلاءم مع حاجات المجتمع والاقتصاد الوطني، والقوى العاملة المتعلمة المؤهلة تعد عاملا رئيسيا من عوامل الإنتاج، ويفترض أن تكون ذات إنتاجية أعلى من القوى غير المتعلمة، لذا يُعد التعليم أداة في زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية.

غير أن مردود التعليم يتوقف على حسن مواءمته لحاجات الاقتصاد الوطني، لهذا كان تخطيط التعليم وتنظيمه أحد أهم الجوانب التي يهتم بها اقتصاد التعليم، إلى جانب الاستمرار في التعليم والتدريب أثناء الخدمة لتحسين مهارات العمال وتجديد معارفهم ومهاراتهم وإعادة تأهيلهم، بما يتوافق مع ما استجد في مجالات المعرفة والتقنية والاقتصاد؛ ويذكر شولتز أن الوظائف الرئيسة الخمس للتعليم هي:

- ✓ تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني.
- ✓ زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع شروط العمل.
- ✓ اكتشاف مواهب الأفراد وتنميتها.
- ✓ الإعداد لمهنة التدريس.
- ✓ القيام بالبحوث العلمية.

ويضيف، أن لهذه الوظائف قيمة اقتصادية كبيرة، ومنذ الخمسينات خاصة بعد الثورة الصناعية الثانية برز الاهتمام بإعداد القوى العاملة في مؤسسات التعليم لأن هذا الإعداد يعد استثمارا جيدا ومربحا ويوفر للقطاعات الاقتصادية حاجاتها من القوى العاملة، ويمكنها من تطوير إنتاجها وزيادته.

لكن المشكلة الرئيسية التي تواجه إعداد القوى العاملة تكمن في عدم المواءمة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، وقد بينت الدراسات التقويمية التي أجريت لأنظمة التعليم في الدول المتقدمة وفي الدول النامية وجود نواقص في المعلومات عن حاجة الاقتصاد الوطني من القوى العاملة.

مما جعل هذه الأنظمة غير متناسبة مع حاجات المجتمع، حتى في الدول الاشتراكية السابقة كانت خطط التعليم تستند إلى التوقعات المحسوبة من القوى العاملة التي تحتاج إليها القطاعات المختلفة، غير أن بنية الاقتصاد الوطني لم تكن تتطور على نحو يمكنها من استخدام معارف الخريجين ومهاراتهم بكفاية عالية، مما أحدث فجوة بين تخطيط التعليم والإنفاق عليه والاستفادة من مخرجاته ومردوده.

بعبارة أخرى، فإن تنظيم مردود الإنفاق على التعليم لا يقوم على حسن بناء النظم التعليمية فحسب، بل يقتضي تعاون النظام الاقتصادي ونظم الاستخدام ليوفر ذلك كله لمخططي العملية التعليمية المعلومات الدقيقة عن الحاجات المستقبلية من القوى العاملة.

يرى بعض الباحثين أن التوسع التعليمي في الدول النامية خاصة في الدراسات الجامعية قد أدى إلى وجود فائض في الخريجين عن حاجة سوق العمل، وإلى وقوع قسم كبير منهم في البطالة المقنعة عند توظيف أكثر من الحاجة أو البطالة الظاهرة عند عدم استيعابهم في القطاعات الاقتصادية والإدارية، ومع هذا فإن دور التعليم في إعداد القوى العاملة لا يمكن أن يتقلص. أعداد منهم.

3. متطلبات تطوير النظم التعليمية في ظل احتياجات سوق العمل:

إن المدقق في رؤية النظام التعليمي الحالي يلاحظ أنه تقليدي غير متطور ولا يسمح في كثير من الأحيان للطلاب بالعمل، بحيث لا يؤهلهم للالتحاق بالوظائف التي تحتاج إمكانات متميزة وتقنيات متخصصة.

لذلك يجب أن تكون هناك مساع جادة لتطوير هذا النظام، ومساعدة الجامعات على تحقيق هدفها الرئيسي المحدد في تأهيل الطالب لسوق العمل، وتوفير المستلزمات الضرورية لتمكين مخرجات التعليم المهني والتقني في إحداث تحول إيجابي في نطاق العمل والعطاء الكامل، وأن تتلاشى الرؤية الدونية للعمل المهني الذي تنهض به البلاد، بل لابد كذلك من التوسع في الاختصاصات المهنية والتقنية والعمل على:

- ✓ تشجيع الطلاب والطالبات على الالتحاق بالتخصصات المهنية والفنية المختلفة.
- ✓ تطوير خدمات التوجيه والإرشاد التربوي والمهني في المؤسسات التعليمية والإعلامية للتوعية بأهمية دراسة التخصصات المهنية والفنية التي تتوافق مع قدرات الدارسين والدارسات من ناحية، ومتطلبات العمل من ناحية أخرى.
- ✓ تطوير المناهج التربوية والخطط الدراسية الجامعية بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل، وكذلك دعم قيم الانتماء والمواطنة لدى الطلاب والطالبات.
- ✓ منح حوافز مادية ومعنوية لتشجيع الالتحاق بالتخصصات المهنية والفنية الدقيقة.
- ✓ التنسيق مع كل من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي من حيث توجيه الطلاب والطالبات لاختيار التخصصات المهنية والفنية.
- ✓ التنسيق بين الجامعة ومؤسسات الدولة المختلفة، وكذلك مؤسسات القطاع الخاص والأهلي للوفاء باحتياجات سوق العمل ومتطلباته.
- ✓ عقد دورات تدريبية متطورة لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس.
- ✓ التوسع في خدمات التعليم والتدريب المهني لكل من الجنسين.

4. متطلبات التوجيه والإرشاد التربوي في ظل اقتصاد السوق:

يعتبر الإرشاد في المرحلة الجامعية أو ما يسمى بالإرشاد الأكاديمي، بوابة لضمان نجاح الطلبة في مسارهم الدراسي، ومفتاحا يساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة خلال حياتهم العملية بعد التخرج الحريري (2010، ص 179).

لكن دور التوجيه والإرشاد في ظل التغيرات الحاصلة حاليا على الأنظمة التعليمية عامة والجامعة خاصة، لا يقتصر على هذه الخدمات المقدمة أثناء المسار التعليمي فقط، بل تتعداه إلى ضرورة وضع آليات

متابعة الخريجين لمساعدتهم على الاندماج ثم النجاح في الحياة المهنية خاصة مع المتطلبات المتجددة والمتغيرة باستمرار في سوق العمل.

من هذه المنطلقات فإن متطلبات التوجيه والإرشاد في ظل اقتصاد السوق وتغيرات سوق العمل تشمل النقاط الآتية:

أ. تأهيل المرشدين وإعادة النظر في أهداف الخدمات الإرشادية:

من خلال وجود مرشدين متخصصين على مستوى الجامعات على مستوى عال من التأهيل والتدريب لتقديم الخدمات الإرشادية المتنوعة للطلبة في مختلف المجالات الأكاديمية، المهنية، والنفسية.

والملاحظ أن هذا هو المعمول به في المراكز الجامعية المتقدمة، في حين أن الإرشاد في الجامعات العربية مازال يعاني قصورا في توضيح أهدافه ومفهومه، إذ ما زال يركز على علاج المشكلات أكثر من تركيزه على تنمية المهارات والقدرات والاتجاهات والوقاية من المشكلات (الحريري، 2010، 179).

هذا الواقع المتعلق بالممارسة الإرشادية لا يمكن من الاستجابة بفعالية وكفاية لمتطلبات اقتصاد السوق التي ترتكز على الحرية الفردية وتعزيز مهارات التفكير الإبداعي والنقدي لدى خريجي التعليم العالي مما يتيح لهم فرصا أكبر للاندماج في سوق العمل.

ب- تنمية قدرات التفاعل بين الطلبة والأساتذة:

أن ترتكز البرامج الإرشادية على تنمية قدرات ومهارات التفاعل بين الطلبة والأساتذة كضمانة لتحسين نوعية التكوين الجامعي، الذي يعد بدوره مفتاحا للاندماج في سوق الشغل، حيث توصل أحد معاهد أبحاث التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أبحاث أجريت على مر العقود الثلاثة الماضية أن معدل استمرار الطلبة في الدراسة يتحسن ومستوى التعليم يرتفع حينما يزداد التفاعل بين الطلبة وأساتذتهم (الحريري، 2010، ص. 180).

ج. متابعة الخريجين:

عدم الاقتصار على تقديم الخدمات الإرشادية أثناء المسار التعليمي فحسب، بل وضع آليات لمتابعة الخريجين ومساعدتهم على الاندماج في سوق العمل.

د. ضمان جودة الخدمات الإرشادية:

في ظل توجه الأنظمة التربوية والجامعية نحو ضمان جودة خريجيها وتزويدهم بالمؤهلات الكافية التي تحقق لهم درجة مقبولة من المواءمة بين هذه المؤهلات ومتطلبات سوق الشغل فإن الخدمات الإرشادية مطالبة هي الأخرى بمسايرة هذا التوجه.

حيث يشير البيلاوي إلى أن مفهوم الجودة يشير إلى ثقافة جديدة في التعامل مع المؤسسات الإنتاجية لتطبيق معايير تتسم بالاستمرارية لضمان جودة المنتج، وتتعلق بمنظور العميل (الطالب) وتوقعاته لما تكون عليه الخدمة (الحريري، 2015، ص181).

ولبلوغ جودة الخدمات الإرشادية لابد من إعداد برنامج إرشادي أكاديمي لضبط قواعد الإرشاد وتحديد آلية دقيقة في تطبيقه، وذلك لتحقيق الأهداف الرامية إلى الحفاظ على الجودة والكفاية في التعليم وبذلك يحقق الإرشاد بمختلف مجالاته الأكاديمية النفسية والاجتماعية جودة مخرجات التعليم من خلال قدرة المرشد على التقويم الموضوعي والحيادية العلمية والنزاهة والشفافية واحترام المسترشد وتفهم حالته تفهما عميقا ودقيقا.

الخلاصة:

تناولت هذه المحاضرة تأثير اقتصاد السوق على التعليم والتوجيه والإرشاد التربوي، وأكدت على ضرورة مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، كما تطرقت المحاضرة إلى أهمية تطوير النظم التعليمية بما يتوافق مع احتياجات السوق، وأشارت إلى الدور المحوري الذي يلعبه التوجيه والإرشاد في مساعدة الطلبة على اتخاذ القرارات الصحيحة والاندماج في الحياة المهنية.

كما شددت على ضرورة تأهيل المرشدين وضمان جودة الخدمات الإرشادية لتلبية توقعات السوق وتعزيز قدرة الخريجين على المنافسة في بيئة عمل ديناميكية ومتغيرة.